تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة
لم يكن وجودها اى الصفة عن حضور غيره لحصوله لذات
الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع
عدمها لم يكن عدمها عن غيبته لحصوله لذات الواجب من حيث
هى هى بلا اعتبار عدم الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار
امر عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها اى ذات الواجب
بلا شرط لم يكن واجبا لذاته هف قيل هذا منقوض بالنسبة لجريان
الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية فى حصولها لتوقفها على
امور متغايرة للذات ضرورة قيل الاولى فى السند لا ان يقال كل ما
هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته
فهو واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لو لم
تصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك
الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا
فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذى فرضناها
غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا
ويكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينتقل الكلام اليه فاما ان يذهب
سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب توجبه

الذات

الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب
الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتس
وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة بجميع الصفات وبه
يحصل المط اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود
قديما سواء كان صفة الواجب او لا **فصل** فى ان الواجب لذاته
لا يشارك الممكنات فى وجوده الخاص اى ليس الوجود المطلق
طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجود ذات الممكنات
بل هو مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا له
للممكنات فى وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو
اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللا تجرد او لا يجب شئ منهما
فان وجب له التجرد وجب ان يكون وجود جميع الممكنات باسرها
مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف
وهو مح لانا نعقل المسبع مع الشك فى وجوده الخارجى المناسب
ان يترك هذا القيد اذ الكلام فى الوجود الشامل للوجود الذهنى
والخارجى فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشئ معلوما و
مشكوكا فى حالة واحدة وهو مح المناسب ان يقال لانا نعقل المسبع
ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزءها لكا

Copyright © King Saud University